

المشهد السياسي

# المستقبل يهدّد بتعطيل الحكومة

ينح تيار المستقبل خطابه السياسي منذ عام 2005 على ثابتة «حرمة تعطيل المؤسسات». لكن غضب النظام السعودي يكسر المحرمات، ويصبح معه التهديد بتعطيل مجلس الوزراء مستحباً. فهل يكتفي التيار الأزرق بذلك أم ينقل المواجهة إلى الأمن؟



هل يريد المستقبل التصعيد لئلا تاجل الانتخابات البلدية؟ (هانيه الموسوي)

هل قرّر تيار المستقبل المغامرة باستقرار البلاد الهش؟ أم أن تصعيده الكلامي أمس هدفه حصراً إرضاء النظام السعودي ونيل بعض «الصغائر»، كتأجيل الانتخابات البلدية التي يخشاها؟ تتداول القوى السياسية بإجابتين. الأولى تقول إن السعودية تريد مواكبة تصعيدها في سوريا وسائر الإقليم بتوتير الأوضاع في لبنان، وصولاً إلى المغامرة بأمنه، بهدف الضغط على حزب الله وإشغاله عن تادية دور جوهري في الحرب السورية، وإن الرياض أرسلت الرئيس سعد الحريري إلى بيروت لقيادة هذه المواجهة. لكن غالبية القوى السياسية تتحدث عن عدم قدرة الرياض على الضغط باتجاه مواجهة لبنانية تتخطى السياسة إلى الأمن، لأنها لن تكون



## المغزّد السعودي «مجتهد»: الرياض تعيد الهبتين مقابل الإفراج عن أمير الكتافون

في مصلحة حلفائها، وأن كل ما يريده النظام السعودي هو حشر حزب الله في الزاوية، وإظهاره وحيداً بلا حلفاء عندما يتعلّق الأمر بانتقاد السياسة السعودية في المنطقة، والضغط عليه لتحقيق مكاسب لتيار المستقبل وفريق 14 آذار، سواء في الاستحقاق الرئاسي وغيره من الملفات الداخلية، أو في رسم السياسة الخارجية. قرار السعودية تجميد الهبتين المقدمتين إلى الجيش اللبناني يوم الجمعة الفائت بدا كصافرة انطلاق التصعيد المستقبلي. التيار الأزرق وحلفاؤه يريدون تجميد عمل الحكومة، إذا لم تصدر في اجتماعها الاستثنائي اليوم بياناً تسترضي



فيه النظام السعودي. تبرير كل ما يفعله هذا النظام كان الطاغي أمس على مواقف رموز 14 آذار التي مارست الابتزاز بلا أي قفازات: إما أن تصمت جميع القوى اللبنانية عن كل ما يرتكبه هذا النظام في المنطقة، كالعدوان على اليمن مثلاً، أو أن يصبح «الأمن الاجتماعي» للبنانيين الذين يعملون في الخليج مهدداً. وعبارة «الأمن الاجتماعي» وردت أمس في بيان قوى 14 آذار التي اجتمعت في منزل الرئيس سعد الحريري في وادي أبو جميل. وطالب المجتمعون الحكومة باتخاذ

قرارات في جلستها اليوم، وإلا سيكون لهم كلام آخر، بحسب ما عبّر الحريري. مصادر المستقبل أكدت أن الخيارات المتاحة هي تعليق العمل الحكومي، ووقف الحوار الثنائي مع حزب الله. الحزب لم يقل كلمته بعد، بانتظار ما سيقترحه الرئيس تمام سلام في جلسة مجلس الوزراء اليوم. لكن الرئيس نبيه بري اقترح صيغة للحل، عندما عبّر أمس عن أمله بأن «يصدر عن مجلس الوزراء اليوم بيان يؤكد التضامن مع الدول العربية في القضايا العربية المشتركة، على أن يستمر الالتزام

بالنأي بالنفس في الموضوع السوري». وعندما سُئل بري عما إذا كان سيلبي الدعوة التي وجهت إليه لزيارة السعودية، أجاب: في الظروف المؤاتية، سألبيها. ودعا الرئيس بري إلى الكف عن «الثرثرة المحلية» في موضوع تجميد الهبتين السعوديتين. أما باقي حلفاء الحزب، فالتزموا الصمت، أو عبّروا عن مواقف تحابي السعودية، باستثناء قلة، كالوزير السابق ونّام وهاب الذي استمر في الدفاع عن الحزب، ومهاجمة تيار المستقبل، وتحذيره من محاولة

العبت بالأمن الداخلي. الاجتماع في منزل الحريري كان قد شهد مزايمة من النائب مروان حماده، الذي طالب باستقالة جماعية من الحكومة، وهو ما رفضه رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنور، والوزير ميشال فرعون والنائب جورج عدوان الذي دافع بقوة عن بقاء الحكومة وضرورة حماية المؤسسات وعدم التخلي عنها. عدوان مثّل رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي استبق اللقاء برفض تحميل مسؤولية الغضب السعودي لوزير الخارجية

فرنسية سعودية لتعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية، على أمل تعزيز الجيش اللبناني كي يشكل في يوم من الأيام قوة موازنة ضد حزب الله، ومحاولاته للسيطرة على لبنان». مع ذلك، حذرت الصحيفة من أن الجانبين، السعودي والفرنسي، يقعان في خطأ، ف«المسألة مسألة وقت فقط قبل أن يصل هذا السلاح إلى حزب الله، بصرف النظر عن التعهدات التي حصل عليها الفرنسيون والسعوديون، من أن سيناريو كهذا لن يحدث». وعبّرت الصحيفة أيضاً عن استغرابها الموقف الفرنسي، محذرة باريس من الوقوع في هذا الخطأ.

من تسليح الجيش، منذ اللحظة الأولى، وتعاملوا بقلق مع خطة التسليح السعودية - الفرنسية، وعبّروا عن القلق من أن يستخدم هذا السلاح، لاحقاً، في وجه الجيش الإسرائيلي. وكانت مصادر إسرائيلية، في حينه، قد أعربت عن «تفهمها» للقرار السعودي بتسليح الجيش اللبناني، لكنها أكدت في المقابل وجود خطأ يرتكبه السعوديون في تقديراتهم للوضع في لبنان. وبحسب ما ورد في الإعلام العبري - وكان آخره في صحيفة «إسرائيل اليوم» بتاريخ 27 نيسان الماضي، والصحيفة تعد شبه الناطقة باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية،

إلا أن الخطوات التي أعلنت عنها الرياض تستقبل بارتياح في تل أبيب، وتحديداً ما يتعلق بمسألتين اثنتين: إلغاء المساعدات الأمنية للبنان، بسبب العلاقة العميقة بين الجيش اللبناني وحزب الله؛ ونيتها إرسال قوات عسكرية خاصة من السعودية ومن دول الخليج العربي، لمساعدة المعارضة في سوريا». القرار السعودي الجديد، وبصرف النظر عن فداكاته وأسبابه المعلنة، يلبي الطلب الإسرائيلي الصادر عن تل أبيب منذ أن أعلنت الرياض منح لبنان المليارات الثلاثة، لتسليح الجيش اللبناني. لم يخف المسؤولون الإسرائيليون خشيتهم

تقرير

## تل أبيب «مرتاحة» لقرارات السعودية... ضد الجيش اللبناني

### يحيى دبوبق

نقلت صحيفة هارتس، أمس، ردة الفعل الإسرائيلية حيال قرار المملكة العربية السعودية، وقف مساعداتها التمويلية لتسليح الجيش اللبناني، مؤكدة أن هذه الخطوة قوبلت بارتياح في تل أبيب، رغم أنه لم يصدر حتى الآن، موقف رسمي علني عن إسرائيل. وأشارت الصحيفة، في معرض تقرير حذرت فيه من «مسار الانتصار» الذي يقوده الجيش السوري وحلفاؤه في سوريا، إلى أنه «رغم أن إسرائيل ستمتنع كما يبدو عن الإطراء بشكل علني على قرارات المملكة العربية السعودية،

تنظر تل أبيب إلى قرار الرياض باعتباره تلبية متأخرة لمطلب إسرائيلي

بنيامين نتنياهو - رأت مصادر إسرائيلية أن خطة تسليح الجيش اللبناني تأتي في إطار عملية